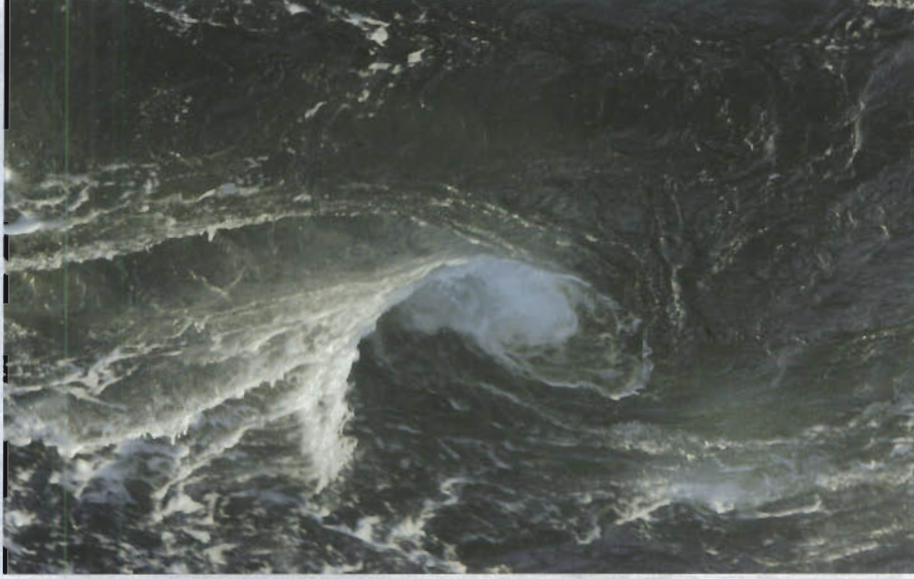


العنوان:	إدارة السيولة لا تخذلك موجة السيولة
المصدر:	مجلة الدراسات المالية والمصرفية - المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية - الأردن
مؤلف:	هيئة التحرير(معد)
المجلد/العدد:	مج 11, ع 1
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2003
الشهر:	يناير
الصفحات:	42 - 43
رقم MD:	502903
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	السيولة النقدية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، القروض ، الودائع المصرفية ، الإدارة المالية
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/502903">http://search.mandumah.com/Record/502903</a>

# لا تخدعك موجة السيولة (Don't Be Fooled by The Liquidity Spurt)



أبدأ الآن بالتخطيط لعودة شروط التمويل المشددة وزيادة المخاوف الرقابية حول السيولة. أبدأ بتقدير موقف السيولة في المصرف.

## طبيعة الوفرة الحالية للسيولة

\* بعد سنين من ندرة السيولة، تميزت السنة الماضية (٢٠٠١) في تبدل جذري في مستوى سيولة "مصارف المجتمع" (Community Banks) في الولايات المتحدة الأميركية. فقد تدفقت إلى هذه المصارف مبالغ نقدية بشكل متواصل. لأن انخفاض أسعار الفائدة قد دفع بالمقرضين العقاريين إلى التسديد المسبق (Prepayment) وممارسة "خيارات الشراء" (Call Options) للأوراق المالية القابلة للاسترداد (Callable Securities). كما أن تدهور أسواق الأسهم قد قلل من تدفق الأموال نحو الصناديق المشتركة. وكذلك زيادة نمو الودائع المصرفية.

\* نظراً لهذه الوفرة الجديدة من مستويات السيولة، فإن بعض المصارف صار يتساءل لماذا يكثر تأثير التوجهات؟ بالمقابل، هناك أسباب وجيهة تثير المخاوف حول السيولة. فالوفرة الحالية تعزى إلى عوامل قصيرة الأجل في السوق. في حين أن العوامل طويلة الأجل، التي أدت في الماضي إلى شح السيولة، ما تزال فاعلة. يتزايد عدد المستثمرين الذين يرون في الأسواق المالية أفضل مكان لاستخدام المدخرات طويلة الأجل. عندما يقوم الجيل القديم من المستثمرين، الذين ما زالوا يسكنون بالجزء الأعظم من المدخرات في المصارف، بتمرير موجوداته إلى جيل الشباب، فإن هذه الأموال سوف تندفق من المصارف باتجاه الصناديق المشتركة. ثم إن المنافسين الجدد يزيدون حصة الودائع الموزعة على عدد أكبر من المنشآت المالية.

\* لذلك فقد تزايدت مخاوف السلطات الرقابية فيما يخص السيولة. وقد كان عنصر مخاطرة السيولة (Liquidity) في مزيج "رأس المال والموجودات والإدارة والأرباح والسيولة والحساسية" (Capital, Assets, Management, Earnings, Liquidity, Sensitivity, CAMELS) حثيثاً. انخفضت مخاطرة السيولة في (١١٪) من الاختبارات التي أجريت على المصارف الصغيرة.

## تقدير عملية إدارة الأموال (Assessing the Funds Management Process)

يؤلف تحليل المتطلبات المالية طويلة الأجل عنصراً مهماً من التخطيط في المنشأة المالية، وهو لا بد أن يتضمن الخطوات الثلاثة الآتية:

### ١) حصر مصادر التمويل الحالية

لا بد من تشخيص مصادر التمويل المستخدمة والمتاحة حالياً، مع تحديد حجم التمويل المحقق من كل مصدر منها، ومقدار التمويل الإضافي المتاح من ذلك المصدر. هل هناك دلائل على تركيز في بعض المصادر "غير القاعدية" (Non-Core)؟ ما هي المصادر الحساسة للائتمان؟ وما هي تلك المصادر التي تتأثر "بقضايا السمعة" (Reputational Issues)؟ بعد ذلك، يجب تحديد وتوثيق استحقاقات ومدى استقرار كل مصدر منها. فالعديد من مصادر التمويل، مثل شهادات الإيداع المطروحة في السوق، وشهادات الإيداع الكبيرة (Jumbo CD's) تخضع "للتدوير" أو التجديد (Rollover) بشكل مستقر ومتناسق. ويدل التحليل الدقيق على مدى استقرار كل مصدر، ويؤدي توثيق ذلك إلى اقناع المراقبين بالعدول عن توبيخها على أنها مصادر متقلبة.

### ٢) تحديث قياسات السيولة (Update Your Liquidity Measurements)

لم يعد الكثير من النسب القديمة صالحاً للتطبيق في عالم اليوم. مثال ذلك نسبة "القروض إلى الودائع". فعندما كانت البدائل المالية بالجملة هي الوحيدة المتاحة أمام المصرف، على شكل "أموال فائضة مباعه" في السوق، واتفاقيات إعادة الشراء (Repos)، فإن النسبة المذكورة كانت مؤشراً جيداً عن احتمال حصول مشكلات السيولة. أما اليوم، فإن هذه النسبة لا تعني الكثير بالنسبة للمصارف التي تقتصر من المصرف الاتحادي للاقراض السكني (Federal Home Loan Bank, FHLB)

لتمويل محفظة القروض مع تحقيق توافق الاستحقاق (Maturity Matching).

فالنسب المختلفة تطرح أفكاراً متفاوتة حول مركز السيولة في المصارف، لذلك فإنه لا بد من تحديد تلك النسب التي يمكن تطبيقها في المصرف، ثم متابعة ذلك باستمرار. ننظر إلى "نسبة التداول" (Current Ratio) وهي:

الموجودات السائلة + الخطوط المتاحة  
المطلوبات ذات الفوائد + الودائع الجارية

وإلى نسبة الأموال المتقلبة، وهي:

الموجودات قصيرة الأجل  
المطلوبات قصيرة الأجل + الأموال من المصادر المتقلبة

إذ يترتب على جميع المصارف القيام بالمتابعة الشهرية لمبالغ التمويل المتاحة بإشعار قصير الأجل: خطوط الائتمان المصرفي، والخطوط المتاحة من المصرف الاتحادي للاقراض السكني، والقروض العقارية، وغيرها من الموجودات القابلة للبيع بسهولة.

كما يمكن صياغة تقرير عن "فجوة التمويل" (Funding Gap)، الذي يتم بموجبه تبويب كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في "خلايا زمنية" (Time Buckets). وما يشابه "تقرير فجوة مخاطرة سعر الفائدة" القديم، إذ يمكن أن يقدم تقرير "فجوة التمويل" تفهماً لمركز السيولة ومساعدة المصرف في



تشخيص أنواع من "عنق الزجاجة" (Bottlenecks) المحتملة.

### ٣) مراجعة سياسات التمويل والسيولة

تعتبر الخطة السليمة للطوارئ ممارسة إدارية جيدة، وفقرة مهمة في قائمة المجالات التي يهتم بها المراقبون- فالجزء المهم من سياسة السيولة هو "خطة طوارئ السيولة" (Contingency Liquidity Plan). إذ يجب أن تشخص الخطة تلك الحوادث التي تؤدي إلى توليد ضغوط شديدة على السيولة المتاحة وأن تقدر مدى "استنزاف" (Erosion) كل مصدر من مصادر تمويل المصرف. لا بد كذلك من تحديد تعاقب مصادر التمويل الممكن الركون إليها في حالة الطوارئ التمويلية.

ثم إن الخطة يجب أن تحدد أفعال ومسؤوليات كل عنصر في فريق الإدارة، مثل المسؤول عن الاتصال بالمستثمرين، وكبار المودعين، والمراقبين، والصحافة. ويترتب على المصرف صياغة الخطوات اللازمة لتحديد مستوى ومدى تكرار رقابة السيولة. إذ أن الإدارة العليا بحاجة إلى التعرف، ربما على الأساس اليومي، على الاحتياجات، والمصادر التمويلية، بما في ذلك الموجودات التي ما تزال متاحة للبيع أو للرهن (للحصول على مصادر إضافية).

ويتزايد البدائل التمويلية، وتعقيد أدوات التمويل، مثل "التحويلات" (Convertibles) والسلف الخاضعة للاستهلاك (Amortizing Advances)، فإن المصرف قد يحتاج إلى ضابط تمويل (Funding Officer)، لصياغة الخطط البديلة للتمويل وتقديمها إلى "لجنة إدارة الموجودات/ المطلوبات" (ALCO). فإذا قام المصرف بتجديد قياساته لمخاطرة السيولة، فإن عليه إلتزام سقوف محددة في سياسته، تستند إلى هذه القياسات.

### إدارة الأموال طويلة الأجل (Long-Term Funds Management)

يقود تقدير إدارة الأموال، المشار إليه أعلاه، إلى تحديد خططهم، أي تخطيط المصادر طويلة الأجل من قبل الإدارة بهدف إعداد المصرف للمستقبل. إذ أن قرارات التمويل، المستندة إلى التكاليف الحدية (Marginal Costs) للتمويل قصير الأجل، تشير عادة إلى أن "التمويل بالجملة" (Wholesale Funding) يتمتع بتكلفة حدية أدنى، فإذا استندت كل القرارات التمويلية إلى الاعتبارات قصيرة الأجل، فإن الحوافز أمام المصرف ستكون محددة باتجاه بناء "قاعدة ودائع بالتجزئة" (Retail Deposit Base)، على الرغم من حقيقة أن هذه الودائع هي المصدر الرئيس "القيمة المضافة" أو "قيمة الامتياز" (Franchise Value) للمصرف.

### التعليقات

يجب أن يكون المصرف مستعداً لمعالجة مثل هذه الاحتمالات، إذ أن نتائج التنبؤات تعتمد على حجم العمل المطلوب من الإدارة إنجازه. يجب أن تركز محفظة التمويل على "الفرق" بين "مجموع المتطلبات" وبين "الودائع بالتجزئة" وهذا هو المطلوب معالجته من خلال التمويل بالجملة.

أي أنه من خلال التركيز طويل الأجل، يستطيع المصرف أن يكسب الوقت لصياغة وتنفيذ الإستراتيجيات اللازمة لتوسيع "قاعدة الودائع بالتجزئة" (Retail Deposit Base). فإذا كانت هذه القاعدة أقوى، فإنها سوف تؤدي إلى زيادة "القيمة المضافة" أو "قيمة الامتياز" (Franchise Value) التي يتمتع بها المصرف، ويمكن أن تستند قاعدة الودائع بالتجزئة إلى أسعار الفائدة على الودائع، وهيكل المنتجات المبتكرة، وخدمة العملاء، والراحة (Convenience)، والتسويق. فإذا ما كانت "فجوة التمويل بالجملة" كبيرة، فإنه لا بد من النظر إلى إمكانية فتح الفروع الجديدة، أو حيازة (امتلاك) (Acquisition) الفروع القائمة، كما لا بد من استمرار تقييم استراتيجيات الودائع بالتجزئة، فيما يخص التكاليف المتوقعة ومدى فاعليتها.

إذ أنه حتى بوجود أفضل إستراتيجيات التمويل بالتجزئة، فإن المصرف بحاجة إلى الاعتماد على التمويل بالجملة، ولو كان ذلك مجرد التغيرات قصيرة الأجل في الموجودات والمطلوبات. كما أنه من الضروري صياغة محفظة متنوعة من مصادر التمويل بالجملة، لأن وجود البدائل المتعددة منها يساعد المصرف في تخفيض مصروف الفائدة، وتمكين المصرف من تكوين استجابات ممكنة في حالة الطوارئ، والدخول إلى الإنترنت للحصول على خدمة شراء شهادات الإيداع. كما لا بد من أخذ الاستحقاقات المتوقعة للموجودات في الاعتبار، مثل شهادات الإيداع المتاحة من خلال السماسرة، والأسواق القومية لمدة (5) سنوات، كما أن سلف المصرف الاتحادي للاقراض السكني (FHLB) يمكن أن تفوق (10) سنوات، عليه، فإن تحقيق التوازن بين استحقاقات الموجودات والمطلوبات يساعد المصرف على إدارة السيولة، ومخاطرة سعر الفائدة، وبالتالي تحقيق الاستقرار في هامش الفائدة الصافي.

ختاماً، فإنه لا بد من مراجعة وتحديث خطط التمويل باستمرار، بما في ذلك إعادة تقدير المتطلبات طويلة الأجل كل سنة. يتطلب ذلك وضع مجموعة معايير لتقييم بدائل التمويل طويل الأجل بالجملة، إنه لو تبدلت الظروف السائدة في السوق، فإن البدائل المفضلة سوف تتغير تبعاً لذلك.

ينشر بترخيص خاص من:

Jim Wilkinson and Steve Cocheo, "Don't Be Fooled by the Liquidity Spurt", ABA Banking Journal (August, 2002), Vol.94, Issue 8, pp.3-14.

كما أنه ضمن أفق التخطيط طويل الأجل، تعتبر كل التكاليف حدية، ويمكن للمصرف صياغة إستراتيجيات التمويل التي تؤدي إلى تدنية مصروف الفوائد، وتعظيم العائد من حقوق الملكية، ورقابة مخاطرة السيولة.

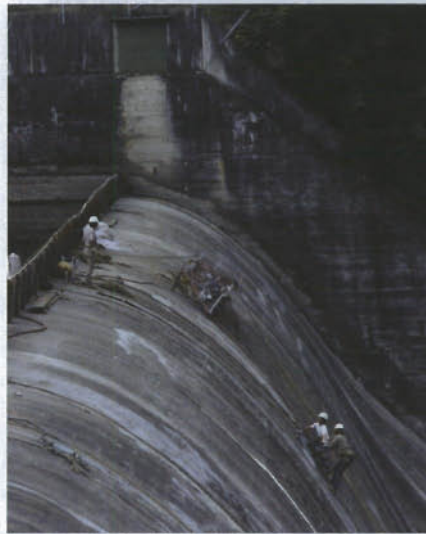
تتمثل الخطوة الأولى هنا بتحديد متطلبات التمويل خلال الأفق الزمني طويل الأجل. هنا يقوم المصرف بإعداد "تحليل التنبؤ" (Projection-Analysis) الذي يحدد احتياجاته التمويلية خلال السنوات الخمس القادمة.

مثال: افترض أن:

\* نسبة نمو القروض = (X1) سنوياً

\* نسبة نمو الودائع = (X2) سنوياً

\* يقوم المصرف بإعادة استثمار أرباحه (الأرباح المحتجزة بعد الضرائب والأرباح الموزعة) وذلك في القروض والاستثمارات.



\* يتم اختيار مستوى الموجودات للمحافظة على نسبة "رفع رأس المال" (Capital Leverage Ratio) = (X8)

\* يتم تمويل الموجودات بالودائع بالتجزئة، وبالتمويل بالجملة، وبحقوق الملكية.

\* الأفق الزمني للتنبؤ = (5) سنة.

### النتائج

\* تنمو المتطلبات التمويلية للمصرف بنسبة (X7A) خلال مدة السنوات الخمس.

\* تنمو الودائع بالتجزئة بنسبة (X22).

\* ينمو التمويل بالجملة من نسبة (X8) إلى نسبة (X37) من مجموع المطلوبات.

\* يلاحظ أنه خلال نمو المصرف، فإن الفرق البسيط، الذي كان بين نسبتي نمو القروض ونمو الودائع، قد أدى إلى توليد حاجة كبيرة للتمويل بالجملة.

\* إذا سادت السوق موجة من انخفاض نسبة نمو الودائع بالتجزئة، فإن المبالغ المتوقعة للتمويل بالتجزئة يمكن أن تكون مثيرة جداً.